



# (نُسَخُ الْبَخَارِيِّ وَالشَّبَهَاتِ حَوْلَ وَصُولِهَا وَصِحَّتِهَا)

## -تَخْصِصُ السَّنَةِ-

مسار البحث : الرد على الشبهات .

القسم : شبهات حول طريقة نقل السنة .

تقديم : أروى بنت سليمان بن علي أبا الخيل .

الدفعة الأولى

٣٠-ربيع الأول-١٤٣٩هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، ولو كره المشركون، والصلاة والسلام على نبيِّه مُحَمَّدٍ، الذي بَلَغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى الأَمَانَةَ، وعلى آله وصحبه ومن جاء بعدهم وتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمّا بعد :

فإنَّ صحيح البخاري من أعظم الكتب التي اهتمَّ بها المحدثون اهتماماً بالغاً، بدءاً من مؤلِّفه الذي كان يتحرَّى الدقَّةَ في أحاديثه وتراجمه، ويصلي ركعتين قبل أن يُثَبِّتَ شيئاً منها، مروراً بالرواية الذين أولوه عنايةً خاصةً، بالسماع والقراءة وعقد المجالس له ونسخه وتكرار ذلك، وانتهاءً بعامة المسلمين، فلا يكاد يجهل أحدهم صحيح البخاري، وأنَّه أصح كتاب بعد كتاب الله، ولا تكاد تخلو مكاتبهم منه، ولا تكاد تجد أحدهم يعترض إذا قيل له : أخرج البخاري في صحيحه .

وقد استقرَّ اختياري على هذا الموضوع بعد أن اطلعتُ على ما يُثار حوله من كلامٍ يفتقر بشدَّةٍ إلى الأسس والمبادئ السليمة في التفكير، بل وصل إلى حد السذاجة في التعسّف، ومع ذلك نقله واغترَّ به كثير، ثم طالعتُ بعض الردود المتفرقة الجيدة، لكن أحببت أن أوصلَ الجواب، وأجمعَ كلَّ ما استطعت من الشُّبُه حول الموضوع، ثم أردُّ عليها ردّاً وافياً بإذن الله، مستعينةً به .

**وستكون خطة البحث - بإذن الله - في فصلين، كما يلي :**

الفصل الأول : التعريف بأشهر نُسخ صحيح البخاري .

الفصل الثاني : الردُّ على أبرز الشبهات المثارة حول نُسخ صحيح البخاري .

والله أسألُ أن يطرح فيه البركة والنفع، وأن يُظهِرَ الحق، ويُعلي كلمته، وينصر سنَّة نبيِّه ﷺ .

## الفصل الأول : التعريف بأشهر نسخ صحيح البخاري (١).

إنَّ من عناية المسلمين بهذا الكتاب العظيم أن أكثروا من نسخِه ونشرِه في المكتبات والمساجد حتَّى تعمَّ فائدته، فمخطوطاته متفرقة ما بين نسخ كاملة أو أجزاء، وقد أحال الفهرس الشامل على ٢٣٢٧ موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب (٢)، وتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة على ٢٢٦ نسخة أصلية من هذا الكتاب، بعضها كاملة وأخرى أجزاء، تعود لفترات مختلفة، وعليها خطوط مشاهير العلماء (٣).

ويذكر الدكتور محمود مصري في بحثٍ له مقدم إلى مؤتمر المخطوطات الألفية بمكتبة الإسكندرية عام ٢٠٠٤م أن أقدم مخطوط للبخاري موجود في دار الكتب القطريَّة، ويعود تاريخه لعام ٢٦٥هـ. ويوجد مخطوط آخر من مجموع مخطوطات المستشرق (منجانا) موجود في كليات سيلبي أوك، ويعود تاريخه إلى سنة ٣٩١هـ. ويوجد مخطوط آخر موجود في دار الكتب في صوفيا، ويعود تاريخه إلى سنة ٤٠٧هـ.

---

(١) انظر في ذلك: روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد (٤١).

(٢) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه (٤٩٣-٥٦٥ / ١).

(٣) انظر: فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (٢٥٨-١٨٩).

## ومن أهم نسخ صحيح البخاري الموجودة الآن :

### ١- نسخة الحافظ أبي علي الصدفي (ت ٥١٤هـ).

هذا الأصل العظيم والفريد من كتاب الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري كتبه بخطه أبو علي الصدفي من نسخة للجامع الصحيح بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي، وقد كان الفراغ من نسخ هذا الأصل يوم الجمعة ٢١ محرم الحرام سنة ٥٠٨هـ، وقد طاف الصدفي بنسخته الأمصار وسمع بها على شيوخه وقابلها مراراً وتكراراً مما أكسبها صحةً واعتباراً.

وقد بقي هذا الأصل مجهولاً إلى سنة ١٢١١هـ حتى اكتُشِفَ وتبين مكانه، ويرجع الفضل في ذلك إلى عالمين جليلين<sup>(١)</sup>:

أحدهما: الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري (ت ١٢٣٩)، فقد قال في كتابه (المزاي): "وقد عثرتُ على أصل شيخه الحافظ الصدفي، الذي طاف به البلاد بخطه بطرابلس في جلد واحد مدموج لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعض الكتاب، إلا أن بالهامش منه كثرة اختلاف الروايات والرمز عليها، وفي آخره سماع عياض وغيره من الشيخ بخطه، وفي أوله كتابة بخط ابن جماعة والحافظ الدمياطي وابن العطار والسخاوي قائلًا: (هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني وبنى عليه شرحه الفتح واعتمد عليه لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغاربها الحرمين ومصر والشام والعراق والمغرب فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه ابن سعادة)"<sup>(٢)</sup>.

والآخر: الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي (ت ١٢١١)، فقد قال في رحلته الحجازية: "لطيفة، وقفتُ بمحروسة طرابلس على نسخة من البخاري في سفر واحد في نحو من ست عشرة كراسة، وفي كل ورقة خمسون سطراً من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسواد لا حمرة بها أصلاً، وهي مبتدأة بما نصه: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند تمام كل

(١) انظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب، يوسف الكتاني (٦٠-٦٣).

(٢) فهرس الفهارس، عبد الحي الكتاني (٢/٧٠٧).

حديث صورة: (اهـ) ولا نقط بها إلا ما قل، وبآخرها عند التمام ما صورته: (آخر الجامع الصحيح الذي صنّفه أبو عبد الله البخاري رحمه الله والحمد لله على ما منّ به، وإياه أسأل أن ينفع به، وكتبه حسين بن محمد الصدفي من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر رحمه الله وعليها خطه، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرم عام ثمانية وخمسمائة والحمد لله كثيراً كما هو أهله وصلواته على محمد نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم كثيراً كثيراً) وعلى ظهرها: (كتاب الجامع الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنّته وأيامه تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رضي الله عنه رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفريبري عنه رحمه الله، لحسين بن محمد الصدفي)...وعليها إجازة الصدفي للقاضي عياض في جملة الفقهاء بسماعهم له في المسجد الجامع بمرسية وعلى ظهرها أيضاً: (هذه النسخة جميعها بخط الإمام أبي علي الحسين بن محمد الصدفي شيخ القاضي عياض) وهي أصل سماع القاضي عليه كما ترى في الطبقة المقابلة لهذه، وهي الأصل الذي يعتمد عليه ويرجع عند الاختلاف إليه، وقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ ابن حجر حالة شرحه للجامع الذي سماه فتح الباري<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبد الحيّ الكتّاني: "وقد انقطع خبر هذه النسخة من عام ١٢١١هـ، لم أر لها ذكراً ولا ناعتاً من الرّحّالين والباحثين، فإن لم تكن دخلت خزانة الزاوية السنوسية بصحراء طرابلس فلا تكن إلا انتقلت إلى بعض مكاتب أوروبا، والله أعلم. ثم صدق الله الظن فأخبرني بعض طلبتنا ممن كان هاجر إلى المشرق ولقي صديقنا الماجد الأصيل الشيخ سيدي أحمد الشريف بن محمد الشريف السنوسي وصحبه وخالطه أن الأصل المذكور بخط الصدفي موجود في كتب السيد المذكور، صانه الله وحفظه، فالحمد لله على وصوله ليد هذا السيد الذي يعرف قيمة الكتب ويصونها ويقدرها قدرها. ثم كتبت له أسأله عن ذلك فأجابني بما نصه: "نسخة البخاري التي بخط الصدفي عندي في الكتب التي بجغوب يحفظها الله" اهـ. كلامه من خطه، حفظه الله"<sup>(٢)</sup>.

(١) فهرس الفهارس، عبد الحيّ الكتّاني (٢/٧٠٨).

(٢) المرجع السابق (٢/٧٠٩).

## ٢ - نسخة الحافظ ابن سعادة الأندلسي (ت حوالي ٥٢٢هـ).

هي النسخة السعادية، اكتسبت أهميتها من ارتباطها الدقيق بنسخة الحافظ الصدفي، فقد كان الصدفي صهر ابن سعادة، فانتسخ ابن سعادة صحيح البخاري بخطه من أصل شيخه الصدفي وجعله في خمسة أسفار، وانتهى من كتابتها وتعليقها أواخر ذي القعدة عام ٤٩٢هـ، ولم يكد يتم نسخته حتى قام بقراءتها وسماعها على شيخه الصدفي، وكرّر ذلك حتى بلغت القراءة والسماع ستين مرة. واشتهرت هذه النسخة وتداولها الناس أيام ابن سعادة لضبطها وإتقانها وصحتها، فأقبل عليها العلماء يقرؤون فيها ويسمعون بها ويقابلون ويعارضون وعليها يصححون نسخهم من الجامع الصحيح، وسجلوا عليها سماعاتهم وطررهم وتعليقاتهم حتى امتلأت هوامشها وطررها بهذه السماعات والكتابات، واختصت بالترجيح والتقديم على غيرها من روايات صحيح البخاري، وفضلها المغاربة وجعلوها معتمد رواياتهم وأساسها؛ لما امتازت به من الصحة والإتقان والضبط.

وقد انتقلت هذه النسخة بعد وفاة ابن سعادة إلى ابن أخيه محمد بن سعادة، وظلت بيده يقرأ فيها ويسمع الناس منها إلى أن توفي سنة ٥٥٦هـ، ومنذ ذلك التاريخ بقي مصيرها مجهولاً حوالي ثلاثة قرون إلى حوالي سنة ٨٣٦هـ، وما بين وفاة محمد بن سعادة وهذا التاريخ لا ندري شيئاً عنها، حتى أُعلن أنها في إحدى مكتبات المغرب، لكننا لا نعلم كيف دخلت إلى المغرب وانتقلت إليه من الأندلس، ولا من نقلها إليه، حيث لا تُسعدنا النصوص والوثائق إلى اليوم بشيء من ذلك<sup>(١)</sup>. والآن فهي كما يقول عبد الحي الكتاني: "من أحباس مكتبة القرويين عندنا بفاس، كان استعارها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن فبقيت بدار المخزن بفاس يسافر بها الملوك تبركاً وتيمناً إلى أن أخرجها معه المولى عبد الحفيظ للرباط، وبعد خلعه صاحبها معه لطنجة فبقية بين كتبه، وهي الآن بمكتبة المدرسة العليا بالرباط، وقفت عليها مراراً ونقلت منها"<sup>(٢)</sup>، إلا أن السفر الأول مفقود، ويظن الشيخ الكتاني أنه لو وُجد المجلد الأول الضائع منها لأوضح لنا كثيراً من المبهمات في هذا الشأن، لأن في الغالب يوجد على ظهره المحبس الأول أو الراحل بها إلى المغرب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب، يوسف الكتاني (٧٤-٧٩).

(٢) انظر: فهرس الفهارس، عبد الحي الكتاني (٢/٧٠٦).

(٣) انظر: التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، عبد الحي الكتاني (١٠٢) بترقيم مجلة السنة النبوية (العدد الرابع، القسم

الأول).

### ٣- نسخة الإمام شرف الدين اليونيني (ت ٧٠١هـ).

تعدّ هذه النسخة من أحسن النسخ وأدقها، فقد حرر الإمام اليونيني نسخته أحسن تحرير، وقابل الصحيح وسمعه في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، وضبط روايته بأصل مسموع على الحافظ الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضرة الإمام اللغوي ابن مالك، وكان إذا مرّ بلفظ يتراءى له أنه مخالف لقوانين العربية، قال لليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه (١).

وقد طُبعت هذه النسخة عدة طبعات، وفي سنة ١٣١١هـ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية -المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته-، على نسخ أخرى عرفت بالصحة واشتهرت بالضبط. فطُبِع في بولاق سنة ١٣١١-١٣١٢هـ بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية، وبعد الفراغ من طبعها، صدر أمر بعرضها على الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر، للنظر في صحتها، والتثبت من سلامتها، فجمع ١٦ أو ١٨ من العلماء المحققين، فقرؤوها في عدة مجالس، وقيدوا - في جدول منظم - ما عثروا عليه من التصحيف والغلط، وطُبِع هذا الجدول وأُلحق بالنسخ.

وأعاد طباعة هذه النسخة السلطانية الشيخ أحمد شاكر، وكتب مقدمة عرّف بها بالنسخة اليونينية وبما فيها من مزايا، وعرّف بالحافظ اليونيني الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه (٢).

(١) انظر: روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد (٢٨).

(٢) المرجع السابق (٣٠-٣١).

#### ٤ - نسخة الحافظ جمال الدين البصري المكي (ت ١١٣٤).

هذه النسخة هي أحد فروع النسخة اليونينية، وهي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق، يُرجع إليها من جميع الأقطار، ووُجد فيها ما في اليونينية وزيادة، أخذ البصري في تصحيحها نحواً من عشرين سنة<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبد الحيّ الكتاني: "رأيت في المدينة المنورة عند الحكيم المسند الشيخ طاهر سنبل نسخة عبد الله بن سالم البصري بخطه من الصحيح ثمانية، وهي نهاية في الصحة والمقابلة والضبط والخط الواضح، وأخبرني أنه أحضرها إلى الآستانة ليصحح عليها النسخة الأميرية التي طبعت هناك من الصحيح، وفرقها السلطان عبد الحميد على المساجد والآفاق وعليها ضبطت، ولا أدري من أين اتصلت بسلفه"<sup>(٢)</sup>.

وقد استُفيد من نسخة عبد الله بن سالم في مقابلة النسخة السلطانية، وقد أُشير إلى ذلك في مواضع متعددة، في هوامش النسخة المطبوعة، وربما عبّر عنها بالفرع المكي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: فهرس الفهارس، عبد الحيّ الكتاني (١/١٩٨).

(٢) المرجع السابق (١/١٩٩).

(٣) روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد (٤٧).



## الفصل الثاني: الردّ على أبرز الشبهات المثارة حول نسخ صحيح البخاري.

### ● الشبهة الأولى:

إنّ النسخ الموجودة بين أيدينا الآن ليست هي النسخة الأصلية لصحيح البخاري، بل هي لمجموعة من الرواة قاموا بنسخ كتب وقالوا للناس إنها عن صحيح البخاري، وإلاّ فأين النسخة التي هي بخطّ الإمام البخاري نفسه؟

### الجواب:

أولاً: إنّ دعوى عدم صحة نسبة كتاب إلى صاحبه إلاّ إذا وُجِدَت نسخته بخطّ يده دعوى عجيبة! وإلاّ فليشكّ المعارض بالقرآن الكريم؛ لأنّ الرقاع والسعاف التي كان يُكتب عليها في زمن النبي ﷺ غير موجودة في زمننا!

ثانياً: إنّ ما يُطالب به المعارض هو الأدنى، ويستبدله بالذي هو خير، فهو يرى أنّ الجامع الصحيح لا بدّ أن ينتقل إلينا بالوجدادة (وهي ما يجده التلميذ من صحف مكتوبة بخطّ الشيخ) حتى يحكم بصحّته، مع أنّ الوجدادة وحدها غير معترف بها عند المحدثين، حتى مع ثقتهم بالراوي وعلمهم بمعرفته بخطّ شيخه، فمهما كانت الثقة في صحة معرفة التلميذ بخطّ شيخه إلاّ أن الصحيفة نفسها لا يؤمن أن يكون فيها خطأ يقلب المعنى بغير قصد من الكاتب. ولذا كان العلم عندنا يُحفظ في الصدور، ويروى بسندٍ ثابتٍ مسموعٍ من الثقات إلى صاحبه، فيُحكّم بصحة تلك النسبة يقيناً، كالقرآن، وهذه هي الطريقة الأشهر والأمثل لدى المحدثين، أنهم يقرؤون مصنفاتهم على تلاميذهم، أو يقرأ عليهم تلاميذهم مصنفاتهم، ثم تنتشر تلك المصنفات عبر التلاميذ والرواة، وليس عبر أصل كتاب المؤلف الذي هو نسخة واحدة يحتفظ بها لنفسه، فلو كانت نسبة الصحيح للإمام لبخاري لم تثبت إلاّ بالوجدادة لتسرّب الشكّ إليه! ولكنه -بحمد الله- وصل إلينا بأسانيد مستفيضة، يقول الفربري تلميذ الإمام البخاري: "سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، وفي رواية سبعون ألف رجل"<sup>(١)</sup>!

(١) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٢/٩).

ثالثاً: إنّ نسخة البخاري الأصلية بقيت بعد وفاته عند تلميذه الفربري الذي اشتهرت رواية صحيح البخاري من طريقه، وقد أخذ عن الفربري رواية الصحيح عدد كبير اشتهر منهم تسعة أو سبعة من الأكابر والحفاظ المتقنين أهل الديانة والصنعة، والذين تلقوا صحيح البخاري عنه انتسخوا نصه من أصل البخاري ونسخته التي كانت عنده، مثل أبي إسحاق المستملي وأبي محمد الحموي وأبي الهيثم الكشميهني وأبي زيد الفاشاني وغيرهم<sup>(١)</sup>، ولم يشكك أحد من أهل التخصص والتحقيق من فضلاء أهل العلم في نسخ هؤلاء!

رابعاً: إنّ العاقل يدرك أنّ الأمة لا تتلقّى بالقبول كتاباً لا يُعرَف طريقه إلى صاحبه، فالإجماع من أدلّة الشرع القويّة، قال ابن رشيد السبتي: "الطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتصال السماع طريق الفربري، وعلى روايته اعتمد الناس لكمالها وقربها وشهرة رجالها، وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة. ثم تواتر الكتاب من الفربري بل زاد... فتطوق به المسلمون وانعقد الإجماع عليه، فلزمت الحجة، ووضحت المحجة، والحمد لله"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح (٢٨٧).

(٢) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، ابن رشيد السبتي (١٨-١٩).

## ● الشبهة الثانية :

البخاري رحمه الله مات قبل أن يبيض صحيحه، فكان إتمامه على يد غيره، فقد قال المستملي (أحد رواة البخاري): "انتسختُ كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريزي، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض".

## الجواب :

هذه الشبهة تتضمن ادعاءً بأن البخاري رحمه الله ترك كتابه مسودة، لم ينقحها ولم يرتضها بعد، فكان الأولى ألا نرتضيها نحن، مع أن الحق أن الإمام البخاري لم يمت إلا بعد أن نقح كتابه وهذبته غاية التهذيب، ومما يدل على ذلك قول أبي جعفر محمود بن عمر العقيلي: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل و يحيى بن معين و علي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة".

وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدثت بتلك النسخة طلابه، وسمع الناس منه من هذه النسخة، وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، وتسابقوا في كتابة أصله، مما يثبت أنه كان مطمئناً إلى جميع ما أثبتته فيها.

أمَّا بالنسبة للتراجم التي ذكرها الإمام البخاري ولم يذكر فيها حديثاً، أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً، وترك مكان ذلك بياضاً، فهو إنما أحرر الكتابة لسبب ما، كأن يحب إثبات الحديث كما هو في أصله ولم يتيسر له الظفر به حينئذ، أو أنه كان متردداً في الترجمة فترك مكانها بياضاً حتى يستقر رأيه، وهذا كله لا يوهم احتمال أي خلل في باقي ما أثبتته في كتابه! وأمَّا بالنسبة للتقديم والتأخير فهو لم يقع إلا في الأبواب والتراجم، كأن يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة في هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في نسخة أخرى فيلتحق الحديث بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: مقال (الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام)، نُشر بتاريخ: ٧-٢-٢٠٠٥م، على موقع (إسلام ويب).

## ● الشبهة الثالثة :

بعض شراح البخاري شرحوا بعض الأحاديث التي ليست في البخاري .

### الجواب :

هذا لم يقف أحدٌ على مثالٍ له، فالاختلاف بين روايات الصحيح وقع في أمثلة يسيرة من الأسانيد أو بعض ألفاظ المتون أو أبواب الكتاب وتراجمه، أمّا أن تردّ أحاديث مستقلة في بعض الروايات دون أن ترد في روايات أخرى فهذا ما لم يوجد له مثال .

## ● الشبهة الرابعة :

الصحيح لم يصل إلينا بالتواتر، بل كان هناك انقطاع لبعض نسخه امتدّ لقرون، فربما تعرّض خلال فترات التاريخ المترامية لشيءٍ من إقحام الأحاديث فيه .

### الجواب :

أولاً: إنّ دعوى تعرّض الصحيح لشيءٍ من إقحام الحديث فيه تحتاج إلى دليل، فمخطوطات الصحيح لا تُحصى لكثرتها، ولو أُدخِل في بعضها شيء لعلّم ذلك عند مقابلة بعضها على بعض .  
ثانياً: إنّ فقدان بعض النسخ لحقبة من الزمن لا يعني فقدان الجامع الصحيح، بل هو منقولٌ نقلاً ثابتاً متّصلاً عن طريق الرواة الثقات سماعاً، وهؤلاء هم شراح صحيح البخاري ومنهم الإمام ابن حجر المتوفى عام ٨٥٢هـ نقلوا سندهم إليه متصلاً، فأين هذا الانقطاع المزعوم؟

## الخاتمة

الحمد لله أن يسّر وأعان على إتمام هذا البحث، وبعد هذا الجهد المُقَلَّ أرجو أن أكون قد وفّقتُ في طرح هذا الموضوع، ويظهر أنه من المواضيع الهامة التي ينبغي أن يُفزعَ إليها بالرد والجواب، دفاعاً عن أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، ودفاعاً عن سنة نبيّه ﷺ في المقام الأوّل.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبيّه محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.